

مصر: منظمات حقوقية دولية تطالب بإطلاق سراح المدافع الحقوقي محمد الباقر

اليوم، 29 سبتمبر/أيلول 2021، يمر عامين على اعتقال محامي حقوق الإنسان المصري محمد الباقر، وهو ما يعني انتهاء الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي المنصوص عليها وفقاً للقانون المصري.

ندين نحن، المنظمات الموقعة أدناه، الاعتقال التعسفي المطول للمحامي محمد الباقر على خلفية عمله في مجال حقوق الإنسان، وندعو إلى إطلاق سراحه فوراً ودون شرط وكذلك حذف اسمه من "قائمة الإرهاب".

محمد الباقر هو رئيس مركز عدالة للحقوق والحريات. تأسس المركز في عام 2014 للعمل على العدالة الجنائية والتعليم وحماية وتعزيز حقوق الطلاب واللاجئين والمهاجرين.

اعتُقل الباقر في 29 سبتمبر/أيلول 2019 بمقر نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة أثناء حضوره استجواب الناشط والمدون علاء عبد الفتاح، حيث كان محاميه الموكل آنذاك. هكذا تحول الباقر من محامي دفاع في القضية رقم 1356 لسنة 2019 إلى متهم في نفس القضية. ومنذ ذلك الحين، تم اعتقاله على ذمة التحقيقات بتهم "الانتماء إلى جماعة إرهابية"، ونشر أخبار كاذبة من شأنها زعزعة الأمن القومي"، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لارتكاب جرائم نشر"، وتمويل جماعة إرهابية". دعت العديد من الجهات الفاعلة، بما فيها [الأمم المتحدة](#) والدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، و[الكونجرس الأمريكي](#)، و[البرلمان الأوروبي](#)، مراراً إلى الإفراج عن الباقر ونددت بملاحقته بسبب عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان.

قرر قاضي دائرة الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة بالإفراج عن كل من الباقر وعبد الفتاح في 19 فبراير/شباط 2020، ولكن تم إلغاء القرار بعد استئناف نيابة أمن الدولة العليا عليه.

تم استجواب الباقر مرتين فقط خلال العاميين الماضيين، مرة عند القبض عليه ثم في أغسطس/آب 2021. أثناء احتجازه أدرجته نيابة أمن الدولة العليا في قضية جديدة وهي القضية رقم 855 لسنة 2020 ووجهت له اتهامات مماثلة، في ممارسة بانت تعرف باسم "التدوير". ثم في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 تم إدراج اسم الباقر على قائمة الإرهاب لمدة خمس سنوات. وبناءً عليه فهو ممنوع من السفر للخارج وتولي أي منصب رسمي أو عمل مدني لمدة خمس سنوات. علاوة على ذلك، سيتم تجميد أمواله بموجب قرار قضائي. وقد تحددت جلسة 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 للطعن على القرار أمام محكمة النقض.

لا يزال الباقر محتجزاً بشكل تعسفي في ظروف غير إنسانية في سجن طرة شديد الحراسة 2 سيئ السمعة. وهو محتجز في زنزانه صغيرة سيئة التهوية، وممنوع من التريض خارج زنزانه، ومحروم من السرير والفرش والكتب والصحف. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب القيود المفروضة بسبب كورونا (كوفيد-19)، حُرّم من الزيارات العائلية لمدة ستة أشهر. منذ استئناف الزيارات، أصبح مسموحاً له فقط بزيارة واحدة لمدة 20 دقيقة من فرد واحد فقط من أفراد عائلته في الشهر.

ندعو السلطات المصرية إلى التوقف عن استخدام الحبس الاحتياطي وتهم الإرهاب دون سند لمعاقبة وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان على عملهم المشروع. نحث السلطات المصرية على إطلاق سراح محمد الباقر فوراً ودون شرط وعلى وضع حد لاعتقال واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان.

التوقيعات:

منظمة العفو الدولية

مركز حقوق الإنسان التطبيقي، جامعة يورك

الأورو-متوسطية للحقوق

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان



مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية